

**اثر مضاعف التجارة الخارجية على  
الدخل القومي في العراق: دراسة تحليلية  
للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨)**

**م. د زين العابدين محمد عبد الحسين**

**جامعة الامام جعفر الصادق (ع)**

**The Impact of the Foreign Trade Multiplier on the  
National Income in Iraq: An Analytical Study (2004-  
2018)**

**Dr.ZAINULABDEEN MOHAMMED ABD ALHUSSEINE**

**WORK PLACE:IMAM JAFAR AL-SADIQ UNIVERSITY**

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد والتي تصب في الدخل القومي ولها اثر كبير في نموه، ويكون نمو الدخل القومي في المؤشرات الايجابية لصافي الميزان التجاري الذي يحقق فائضاً، وهذا الفائض يصب في الدخل القومي، وان العراق في الفترة الاخيرة حقق فائضاً في ميزانه التجاري الذي يعتمد اعتماداً رئيسياً على تصدير النفط الخام، وان هذا الفائض يعتبر حقن للدخل القومي العراقي، لان هذه الاموال تعتبر داخلة الى البلد من خلال الصادرات اكثر من خروجها من خلال الاستيرادات، وان ارتفاع مستوى الدخل القومي يعتبر مؤشر ايجابي للنمو والتنمية الاقتصادية، ولا يقف ارتفاع الدخل القومي في حالة الفائض لصافي الميزان التجاري عند هذا الحد، بل ان هنالك مضاعف للتجارة الخارجية يؤدي الى مضاعفة تلك الاموال الداخلة للاقتصاد العراقي، وبالتالي يرتفع الدخل القومي بشكل مضاعف مع ارتفاع نسبة النمو، وبالتالي بيان اثر المضاعف على الدخل القومي من خلال قطاع التجارة الخارجية في العراق.

**الكلمات المفتاحية: (الدخل القومي ، التجارة الخارجية ، مضاعف التجارة الخارجية)**

## ABSTRACT

Foreign trade is one of the main economic sectors in the economy that feeds into national income and has a significant impact on its growth, and the growth of national income is in the positive indicators of the net trade balance that achieves a surplus, and this surplus is in the national income, and that Iraq has recently achieved a surplus in its balance Which depends mainly on the export of crude oil, and that this surplus is an injection of Iraqi national income, because this money is considered to be part of the country through exports is more than its exit through imports, and that the high level of national income is a positive indicator of growth and economic development, and the rise in national income does not stop in the case of surplus for the net trade balance at this point, but that there are multiples of foreign trade that leads to doubling that money entering For the Iraqi economy, and therefore the national income increases doubly with the high growth rate, and thus shows the effect of the multiplier on the national income through the foreign trade sector in Ira

## المقدمة

يعد المضاعف من المواضيع الاقتصادية الحيوية في علم الاقتصاد، لما له من اثر كبير في دورة الدخل القومي والنمو والتنمية الاقتصادية، وحتى على مفاصل القطاعات الاقتصادية، اذ تتميز الاقتصادات المتقدمة باثر واضح لعمل المضاعف، الا ان هذا الاثر يكون ضئيل او متذبذب في البلدان النامية وبالاخص في العراق، بسبب المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العراق، وبالاخص انه اقتصاد ريعي بعيد عن الانتاج المحلي ودورة الدخل وذو نشاط اقتصادي محلي ضعيف، وبالرغم من ذلك فقد ثبت عمل المضاعف في العراق، وبالاخص عمل مضاعف التجارة الخارجية وباستقرار نسبي في الاقتصاد العراقي من خلال تحليل البيانات وفق قوانين مضاعف التجارة الخارجية وانعكاس ذلك على الدخل القومي في العراق للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨)، لذا فقد فان هنالك اثر لمضاعف التجارة الخارجية من خلال صافي الميزان التجاري بحالة الفائض او العجز، وقد ثبت عمل المضاعف في العراق بشكل نسبي وتحقيق نمو في الدخل القومي الذي نتج عن سلسلة الفائض في الميزان التجاري لفترة الدراسة، وهذا مما يحفز استثمار الموارد الاقتصادية في العراق باتجاه الاستثمار وتقليل الاعتماد على النفط الخام وزيادة الصادرات العراقي.

## ١- مشكلة البحث:

تتعلق مشكلة البحث تفعيل عمل المضاعف بشكل كبير في الاقتصاد العراقي، اذ يرتبط المضاعف سواء كان المضاعف الاستثماري ام مضاعف التجارة الخارجية بوجود قطاع صناعي كبير وقطاعات اقتصادية منتجة تعمل على دورة دخل في داخل الاقتصاد، هذه الالية تؤمن عمل المضاعف بشكل كبير الذي يصب في مضاعفة الدخل القومي وبالتالي يحقق ارتفاع في النمو والتنمية الاقتصادية، والعراق بيئة اقتصادية غير محفزة للاستثمارات، ويشكل النفط ما يقارب ٨٥٪-٩٠٪ من صادراته، وان ضعف الاستثمارات المحلية يؤدي الى ضعف الصادرات مقابل الاستيرادات وبالتالي يعمل على تشويه حركة المضاعف او عمله يكون بشكل سلبي على الاقتصاد المحلي.

## ٢- هدف البحث:

يهدف البحث الى تحليل واقع القطاع التجاري في العراق، وتوضيح صافي الميزان التجاري مع تحليل الالية النظرية للتجارة الخارجية والمضاعف وانعكاس ذلك في الدخل القومي وتطبيقها على الاقتصاد العراقي مع بيان اثر عمل مضاعف التجارة الخارجية في الدخل القومي

في العراق.

اعتمد الباحث لغرض تحقيق هدف الدراسة على منهج الاستنباطي المعتمد على اسلوب التحليل الوصفي المستند على القوانين الرياضية في الدراسة النظرية، في حين تم استخدام المنهج الاستقرائي في الدراسة التطبيقية من خلال الاستعانة بأسلوب التحليل الاحصائي والاقتصاد القياسي مع الدراسة الرياضية في عمل مضاعف التجارة الخارجية واثرا في الدخل القومي العراقي، وذلك لاثبات الحقائق العلمية الداعمة لفرضية الدراسة.

#### ٤- فرضية البحث:

تتعلق فرضية البحث من (بان هنالك علاقة طردية موجبة بين الصادرات والدخل القومي، وعلاقة عكسية سالبة بين الاستيرادات والدخل القومي، ووفق هذه الفرضية يعمل مضاعف التجارة الخارجية، بحيث يعطي مؤشر ايجابي (ارتفاع) في الدخل القومي في حالة ارتفاع الصادرات عن الاستيرادات، ويعطي مؤشر سلبي (انخفاض) في الدخل القومي في حالة ارتفاع الاستيرادات عن الصادرات).

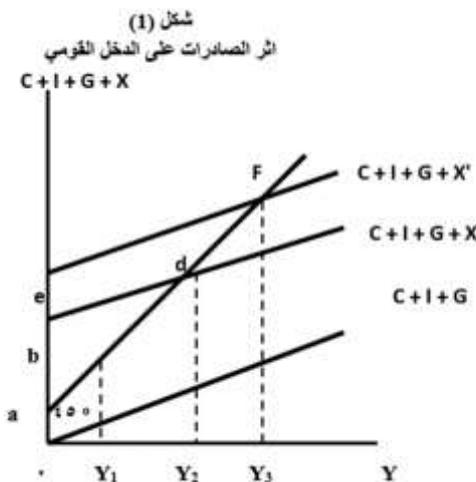
### المبحث الاول: التحليل النظري للعلاقة بين التجارة الخارجية والدخل القومي

#### المطلب الاول: التحليل النظري لاثر التجارة الخارجية على الدخل القومي

تعرف تجاره الخارجية بأنها، عملية التبادل التجاري (تبادل السلع المادية ، تبادل الخدمات، تبادل النقود ، تبادل عنصر العمل)<sup>(١)</sup>. أو هي حركة السلع والخدمات بين اي دولة وباقي دول العالم ، عن طريق الصادرات والاستيرادات<sup>(٢)</sup>.

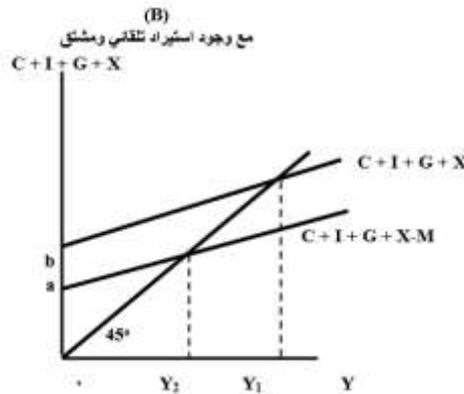
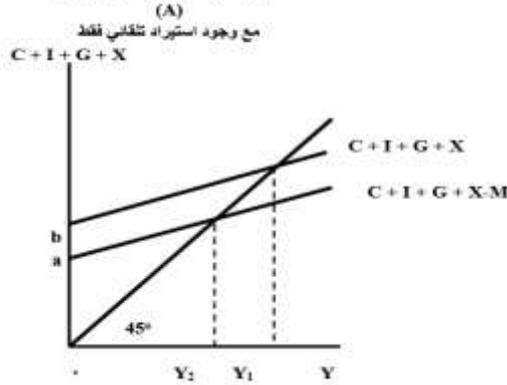
تتكون التجارة الخارجية من صادرات واستيرادات وهما الركنان الاساسيان للتجارة الخارجية، فتمثل الصادرات جانب العرض اي الطلب الاجنبي على السلعة المحلية ، وتمثل الاستيرادات جانب الطلب ، اي الطلب المحلي على السلعة الاجنبية، ويمكن تعريف الصادرات بأنها، مجموع السلع والخدمات التي تصدرها أو تبيعها دولة لدولة أو دول أخرى، وللصادرات حجمها وقيمتها وهيكلها، فحجم صادرات أي دولة هو الوزن الإجمالي لهذه الصادرات ، وقيمة صادرات الدولة، هي حصيلتها من العملات الحرة الرئيسية والتي يطلق عليها ايضا بالعملات الصعبة والنواتج عن بيع أو تصدير الدولة للسلع والخدمات، أما بالنسبة إلى هيكل الصادرات، هو المكون السلعي لهذه الصادرات أو هو بيان السلع المختلفة التي تصدرها الدولة<sup>(٣)</sup>.

تشكل الصادرات طلب العالم الخارجي على السلع والخدمات المنتجة في دولة معينه، وأن زيادتها لا يختلف عن زيادة أي من الانواع الاخرى من الانفاق القومي ، كالاتهلاك والاستثمار وغيرها من حيث اثره كجزء من الطلب الكلي الفعال ، ولكنها تختلف عن الانواع الاخرى من الطلب الكلي من انها لا تنتج عن دخل احد عوامل الانتاج المساهمة في خلق السلع والخدمات المنتجة محليا، أي انها انفاق مضاف لما تحول من دخول عوامل الانتاج في الخارج ، وبذلك فإن الصادرات تمثل أنفاقا تلقائيا مستقلا عن الدخل القومي وليس مشتقاً منه، لذا عند زيادة الصادرات يرتفع خط داله الانفاق الى الاعلى وبشكل موازي للخط الذي كان يمثلها قبل الزيادة<sup>(٤)</sup>. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



يتضح من الشكل اعلاه، أن الاقتصاد كان في حالة توازن عند الدخل (Y1) عندما لم تكن هنالك صادرات، ثم أصبح (Y2) عندما أخذ البلد يصدر ما مقداره (ab) ولما أزدادت الصادرات بمقدار (be) ازداد الدخل الى (Y3). وعليه تؤدي الصادرات الى زيادة الدخل في القطاعات المنتجة للسلع المصدرة، بالإضافة الى زياده الطلب على السلع الوسيطة وعوامل الانتاج اللازمة لزيادة انتاج تلك السلع المصدرة، وأن زيادة الطلب الاخيرة تؤدي الى زيادة الدخل لمالكي السلع الوسيطة وعوامل الانتاج التي ارتفع الطلب عليها، وهذه الزيادة بالدخول تعمل على زيادة الانفاق الاستهلاكي لاصحاب تلك الدخول، وأن زيادة الانفاق الاستهلاكي تؤدي الى زيادة الدخل في قطاعات انتاج السلع الاستهلاكية، ويؤدي ذلك الى زيادة الدخل ثم زيادة الإنفاق الاستهلاكي وهكذا يرتفع الدخل والانفاق في الاقتصاد كله، وأن زياده الطلب على السلع المصدرة والاستهلاكية تؤدي الى زياده الطلب على السلع الرأسمالية، وتحصل نفس الاليه التي ذكرناها في قطاعات انتاجها وهكذا... الخ، وبالتالي زيادة الدخل القومي<sup>(٥)</sup> اما الاستيرادات فتعرف بأنها، مجموع السلع والخدمات التي تقوم بأستيرادها او شرائها دولة معينة، والاستيرادات لها حجم وقيمه وهيكل، فحجم الاستيرادات لاي دولة، هو الوزن الاجمالي لواردات هذه الدوله، اما قيمة الاستيرادات، فهي مدفوعات الدوله لاجل استيراد مجموعة من السلع والخدمات خلال سنه معينه، اما هيكل الاستيرادات تعني، قائمة السلع والخدمات التي تستوردها اي دوله<sup>(٦)</sup> تشكل الاستيرادات طلب البلد على السلع والخدمات المنتجه في العالم الخارجي، وان هذا الطلب يعد جزء من مجموع طلب الافراد والمؤسسات الاقتصاديه بالبلد المعني على السلع والخدمات، فالسلع والخدمات المستورده تنافس نظائرها من النتاج المحلي في الاستحواد على جزءاً من الدخل المستلم من قبل عوامل الانتاج، لمساهمتهم في انتاج السلع والخدمات محليا، وهو الجزء من الدخل الذي يفترض ان يتجه الى شراء السلع والخدمات التي انتجتها عوامل الانتاج في البلد<sup>(٧)</sup>. ان ارتفاع الاستيرادات يؤدي الى تقليص النشاط الاقتصادي لان الانفاق عليها يعد تسرباً من الدخل المستلم لقاء المساهمة في انتاج السلع والخدمات الوطنية، ويجد طريقه لخارج البلد المعني بدلا من ان ينفق على السلع والخدمات الوطنية، حيث ان زيادة الاستيرادات تقلل من مجموع الانفاق او الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات المنتجه بالبلد، وان هذه الزيادة تؤدي الى انتقال خط دالة الانفاق الكلي الى الاسفل بشكل اما موازي لخط الداله قبل الزيادة اذا كانت زيادة الاستيراد تلقائيه، اي مستقلة عن الدخل القومي، او انها منحرفه للأسفل اذا كان الاستيراد يتأثر بالدخل (كعلاقة طرديه بين الاستيرادات والدخل)، فتكون فجوة التسرب بسبب الاستيراد اكبر كلما كان الدخل اكبر<sup>(٨)</sup>. ويمكن توضيح اثر الاستيرادات على الدخل القومي من خلال الشكل التالي:

شكل (2)  
اثر الاستيرادات على الدخل القومي



يوضح الجزء (A) من الرسم، ان زيادة الاستيراد التلقائي ادى الى انخفاض خط الداله من (b) الى (a) ويمتد خط الداله الجديدة بشكل موازي الى خط الداله الاصلي ، وينتج عن ذلك انخفاض الدخل التوازني من  $(Y_1)$  الى  $(Y_2)$  ، اما الجزء (B) من الرسم، يوضح ان زيادة الاستيراد المعتمد على الدخل (الاستيراد المشتق) ادى ذلك الى انخفاض الداله من (b) الى (a) ، ولكن الخط الجديد لا يوازي الخط الاصلي ، وان انخفاض الدخل التوازني من  $(Y_1)$  الى  $(Y_2)$  كان اكبر منه في حالة الجزء (A)، لذا فان الارتفاع في الاستيرادات تعد استيرادات تلقائية الذي يتسبب في انخفاض الدخل القومي بشكل اقل من الاستيرادات المشتقة، كما هو موضح في الجزء (A) من الرسم.

### المطلب الثاني: التحليل النظري لاثـر مضاعف التجارة الخارجية على الدخل القومي

اولاً: مضاعف الصادرات والدخل القومي(\*)

وضحنا سابقا ان ارتفاع الصادرات يؤدي الى ارتفاع الدخل القومي وبالتالي، الا ان هذا الارتفاع يؤدي الى ارتفاع مضاعف في الدخل القومي للارتفاع الاصلي بالصادرات، لذا فان هنالك مضاعف للصادرات، وبما ان الصادرات تزداد بمقدار مستقل عن الدخل القومي، لذا فان مضاعف الصادرات هو المضاعف البسيط ، اي ان<sup>(٩)</sup>:

$$K_x = \frac{1}{1 - MPC}$$

حيث تمثل  $(K_x)$  مضاعف الصادرات ، و  $(MPC)$  تمثل الميل الحدي للاستهلاك ، فاذا تغير الصادرات بمقدار  $(\Delta X)$  فان التغير في الدخل القومي  $(\Delta Y)$  يكون:

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - MPC} \Delta X$$

وعليه نفترض ان هنالك ارتفاع في صادرات بلد معين بمقدار (100) مليون دولار ، لذا سيكون الارتفاع في الدخل وفق الية مضاعف الصادرات مع افتراض  $MPC (0.77)$  كما يلي:

$$K_x = \frac{1}{1 - MPC} = \frac{10000000}{10000000 - 77000000} = \frac{10000000}{23000000} = 4.347826086956522$$

يتضح من الصيغة الرياضية لمضاعف الصادرات، ان ارتفاع دولار واحد في الصادرات بسبب ادى الى ارتفاع في الدخل قدره 4.347826086956522 دولار، اي يرتفع الدخل لاكثر من ٤ مرات عن مبلغ الارتفاع الاصلي في الصادرات، لذا فان ارتفاع 10000000 دولار في الصادرات سيولد ارتفاع في الدخل القومي بمقدار ٨٦٩٥٦٥٢١٧.٣٩١٣٠٤٤ دولار:

$$\Delta Y = 10000000 \times 4.347826086956522 = 43478260.86956522$$

ثانياً: مضاعف الاستيرادات والدخل القومي

وضحنا سابقا كيف ان ارتفاع الاستيرادات يؤدي الى انخفاض الدخل القومي، الا ان هذا الانخفاض يؤدي الى انخفاض مضاعف في الدخل القومي للارتفاع الاصلي بالاستيرادات، لذا فان هنالك مضاعف للاستيرادات، الا ان مضاعف الاستيرادات يختلف بعض الشيء عن مضاعف الصادرات، وذلك لوجود داله الاستيراد والتي هي<sup>(١٠)</sup>:

$$M = f + my$$

حيث تمثل (f) الاستيراد التلقائي (مستقل عن الدخل القومي) ، (m)، تمثل الميل الحدي للاستيراد ، اما (my) ، فهما حجم الاستيراد وحجم الدخل القومي على التوالي ، وان مضاعف الاستيراد هو:

$$K_m = \frac{1}{1 - MPC + m}$$

حيث تمثل  $(K_m)$  مضاعف الاستيرادات ، و  $(MPC)$  تمثل الميل الحدي للاستهلاك ، فاذا تغير الصادرات بمقدار  $(\Delta m)$  فان التغير في الدخل القومي  $(\Delta Y)$  يكون:

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - MPC + m} \Delta m$$

وفي حالة الانخفاض نضيف إشارة السالب للبسط لتوضيح الانخفاضات في الدخل القومي.

يلاحظ من مضاعف الاستيراد، ان الفرق بينه وبين المضاعف البسيط هو إضافة الميل الحدي للاستيراد (m) الى مقام المضاعف البسيط، وان إشارة (m) موجبة، ولو قارنا هذا المضاعف بالمضاعف المركب للاستثمار كما هو مذكور في محور اثر غسيل الأموال على الدخل القومي لوجدنا ان الفرق بين المضاعفين هو أن إشارة (m) موجبة في حين أن إشارة (e) والتي تمثل الميل الحدي للاستثمار في المضاعف المركب تكون سالبة ، وهذا يعني ان مضاعف الاستيراد يكون اصغر من المضاعف البسيط ، في حين ان المضاعف المركب للاستثمار اكبر من المضاعف البسيط ، وذلك لان المقام في حالة الاستيراد يكون اكبر لذا فان مقلوبة يكون اصغر ، والعكس في حالة المضاعف المركب للاستثمار ، وعليه فان زيادة الاستيرادات التلقائية تؤدي إلى الانخفاض في الدخل القومي بمقدار الزيادة في الاستيراد مضروبة في مضاعف الاستيراد ، والذي هو اقل من المضاعف البسيط بمقدار واحد ، وبما أن الاستيرادات هي تسرب من الدخل القومي.

لنفترض في بلد معين قد ارتفعت الاستيرادات بمقدار (250) مليون دولار ، لذا سيكون الانخفاض في الدخل وفق آلية مضاعف الاستيرادات مع افتراض MPC (0.77) ، والميل الحدي للاستيراد mpm (0.23) كما يلي:

$$K_m = \frac{-1}{1 - MPC + m} = \frac{-1}{250000000 - 192500000 + 57500000}$$

$$= \frac{-250000000}{115000000} = -2.173913043478261$$

يتضح من الصيغة الرياضية لمضاعف الاستيرادات، ان ارتفاع دولار واحد في الاستيرادات بسبب أدى إلى انخفاض في الدخل قدره -2.173913043478261 دولار ، اي ينخفض الدخل لاكثر من مرتين عن مبلغ الارتفاع الاصلي في الاستيرادات ، لذا فان ارتفاع 250000000 دولار في الاستيرادات سيولد انخفاض في الدخل القومي بمقدار -5434782060.8695653:

$$\Delta Y = 250000000 \times (-2.173913043478261) = -543478260.8695653$$

### المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والدخل القومي في العراق

تطرقنا في المبحث الاول الى الجانب النظري للعلاقة بين التجارة الخارجية والدخل القومي، وقد خرجنا بنتيجة من هذا التحليل بأن هنالك علاقة طردية موجبة بين الصادرات والدخل القومي مع تأثير عمل مضاعف الصادرات في الدخل القومي ضمن هذه العلاقة، في حين ان هنالك علاقة عكسية سالبة بين الاستيرادات والدخل القومي، مع تأثير عمل مضاعف الاستيرادات في الدخل القومي ضمن هذه العلاقة، اما في هذا المبحث، سنختبر هذه العلاقات الاقتصادية ضمن الفرضية النظرية ما بين التجارة الخارجية والدخل القومي في العراق من خلال دراسة قياسية واحصائية.

#### المطلب الاول: تحليل الخصائص الاحصائية للسلاسل الزمنية للدراسة

سيتم في هذا المطلب تحليل الخصائص الاحصائية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدخل القومي والصادرات والاستيرادات للكشف عن اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بطريقة فيليبس بيرون (PP)، ومن ثم استخدام النماذج التي تكشف عن وجود العلاقة بين متغيرات الدراسة كنموذج جوهانسن جيبلس (Johansen Juselius-model) للكشف عن وجود علاقة طويلة الأمد، واستخدام اختبار فجوة التأخير الزمني المثلى مثل اختبارات (AIC, HQ)، وبعدها نقوم بتحليل سببية العلاقة من خلال (سببية كرانجر).

اولاً: نتائج اختبار السكون للسلاسل الزمنية: يمكن اختبار السكون للسلاسل الزمنية (لفيلبس بيرون) من خلال الجدول التالي:  
جدول (1) نتائج اختبار (PP) لمتغيرات الدراسة

اختبار فيليبس بيرون (PP)		المتغير
حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	
-1.593740	-1.293433	الدخل القومي

-3.875302	-3.144920	القيمة الجدولية: 5%
-1.936332	-1.899891	الصادرات
-3.875302	-3.144920	القيمة الجدولية: 5%
-1.325519	-1.849915	الاستيرادات
-3.875302	-3.144920	القيمة الجدولية: 5%

الجدول من اعداد الباحث بأستخدام مخرجات برنامج (Eviews)

يوضح الجدول (1), ان القيم المحسبة لمتغيرات الدراسة في كلا الحالتين (الحد الثابت، والحد الثابت واتجاه عام) تكون اكبر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5%, وبالتالي فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات غير ساكنة من خلال وجود جذر الوحدة, لذا نقبل فرضية العدم ( $H_0=0$ ), وبالتالي سنقوم بأجراء اختبار (pp) عند الفرق الاول للسلاسل الزمنية الثلاث من خلال جدول (2)

جدول (2) نتائج اختبار (PP) لمتغيرات الدراسة بعد الفرق الاول

اختبار فيليبس بيرون (PP)		المتغير
حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	
-3.867627	-3.021844	الدخل القومي
-3.933364	-3.175352	القيمة الجدولية: 5%
-1.986437	-2.251722	الصادرات
-3.933364	-3.175352	القيمة الجدولية: 5%
-2.132451	-2.230492	الاستيرادات
-3.175352	-3.933364	القيمة الجدولية: 5%

الجدول من اعداد الباحث بأستخدام مخرجات برنامج (Eviews)

يتضح من الجدول (2), ان القيم المحسبة لمتغيرات الدراسة في كلا الحالتين (الحد الثابت، والحد الثابت واتجاه عام) تكون اكبر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5%, وبالتالي فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات غير ساكنة من خلال وجود جذر الوحدة, لذا نقبل فرضية العدم ( $H_0=0$ ), وبالتالي سنقوم بأجراء اختبار (pp) عند الفرق الثاني للسلاسل الزمنية الثلاث من خلال جدول (3). جدول (3) نتائج اختبار (PP) لمتغيرات الدراسة بعد الفرق الثاني

اختبار فيليبس بيرون (PP)		المتغير
حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	
-7.255284	-7.498590	الدخل القومي
-4.008157	-3.212696	القيمة الجدولية: 5%
-4.386999	-3.960724	الصادرات
-4.008157	-3.212696	القيمة الجدولية: 5%
-3.925284	-3.702533	الاستيرادات
-4.008157	-3.212696	القيمة الجدولية: 5%

الجدول من اعداد الباحث بأستخدام مخرجات برنامج (Eviews)

يتضح من الجدول (3)، ان القيم المحسوبة لمتغيرات الدراسة في كلا الحالتين (الحد الثابت، والحد الثابت واتجاه عام) تكون اصغر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5%، باستثناء متغير الاستيرادات الذي تبين بانه مستقر في حالة الحد الثابت، وغير مستقر في حالة الحد الثابت والاتجاه العام، ويمكن ان نعتبر هذه السلسلة مستقرة من خلال الحد الثابت، لذا فإن السلاسل الزمنية الثلاث تعد ساكنة، وبالتالي يمكن اجراء اختبار تحديد فجوة التأخير الزمني المثلى لمتغيرات الدراسة ومن ثم اجراء اختبار جوهانسن جيسلس للتكامل المشترك.

ثانياً: نتائج اختبارات فجوة التباطؤ الزمني وجوهانسن جيسلس للتكامل المشترك

قبل تطبيق اختبار جوهانسن جيسلس للتكامل المشترك، يجب اختبار فجوة التباطؤ الزمني لمتغيرات الدراسة من خلال اختبارات (AIC) و (HQ)، والجدولين (4) و (5) يوضحان نتائج هذه الاختبارات لنموذج الصادرات ونموذج الاستيرادات من خلال ما يلي:

**جدول (4) نتائج اختبارات تحديد فجوة التأخير الزمني المثلى بين الصادرات والدخل القومي**

AIC	HQ	الفجوة الزمنية
45.63513	45.54055	٠
46.19216	45.90842	١
45.60668*	45.13378*	٢

الجدول من اعداد الباحث بأستخدام مخرجات برنامج (Eviews)

يتضح من الجدول (4)، ان الفجوة المثلى هي الفترة الثانية (2)، اذ يتم تحديد الفجوة الزمنية المثلى من خلال اقل قيمة لكل اختبار، ونلاحظ من الجدول ان الفترة الثانية في اختبارات (AIC) و (HQ) هي اقل القيم بالنسبة للفترات الاخرى، لذا تم تحديدها بأنها الفجوة الزمنية المثلى بين الصادرات والدخل القومي.

**جدول (5) نتائج اختبارات تحديد فجوة التأخير الزمني المثلى بين الاستيرادات والدخل القومي**

AIC	HQ	الفجوة الزمنية
44.99483	44.90025	٠
44.36389	44.08015	١
42.81472*	42.34182*	٢

الجدول من اعداد الباحث بأستخدام مخرجات برنامج (Eviews)

يتضح من الجدول (5)، ان الفجوة المثلى هي الفترة الثانية (2)، ونلاحظ من الجدول ان الفترة الثانية في اختبارات (AIC) و (HQ) هي اقل القيم بالنسبة للفترات الاخرى، لذا تم تحديدها بأنها الفجوة الزمنية المثلى بين الاستيرادات والدخل القومي.

ثالثاً: اختبار جوهانسن جيسلس للتكامل المشترك

بعد اجراء تحليل الفجوة الزمنية المثلى لمتغيرات الدراسة سنقوم بتطبيق اختبار جوهانسن جيسلس للتكامل المشترك للنموذجين، اي نموذج الصادرات والدخل القومي، ونموذج الاستيرادات والدخل القومي في العراق، ويمكن توضيح اختبار جوهانسن جيسلس من خلال الجدولين التاليين: جدول (٦) نتائج اختبار جوهانسن جيسلس لنموذج الصادرات والدخل القومي

الاختبار	قيمة الأختبار	القيم الحرجة	فرضية العدم	الفرضية البديلة	قيمة الاحتمالية
قيمة اختبار الاثر trace	23.54349	18.39771	r=0	r=1	0.0087
	7.578018	3.841466	r<1	r=2	0.0059

0.0736	r=0	r=0	17.14769	15.96547	قيمة اختبار القيمة العظمى max
0.0059	r=1	r<1	3.841466	7.578018	

الجدول من اعداد الباحث بأستخدام مخرجات برنامج (Eviews)

يتضح من الجدول (6) ان قيم اختبائي الأثر والقيمة العظمى تشير الى وجود علاقتي للتكامل المشترك بين المتغيرين, اذ ان قيمة اختبار الأثر اكبر من القيم الحرجة عند مستوى ٥%, اما بالنسبة الى اختبار القيمة العظمى فيتضح ان هنالك متجه واحد للتكامل المشترك بين الصادرات والدخل القومي, لذا توجد علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرين, وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

الاختبار	قيمة الأختبار	القيم الحرجة	فرضية العدم	الفرضية البديلة	قيمة الاحتمالية
قيمة اختبار الأثر trace	20.29807	15.49471	r=0	r=1	0.0087
	7.017244	3.841466	r<1	r=2	0.0081
قيمة اختبار القيمة العظمى max	13.28082	14.26460	r=0	r=0	0.0711
	7.017244	3.841466	r<1	r=1	0.0081

جدول (7) نتائج اختبار جوهانسن جيسلس لنموذج الاستيرادات والدخل القومي

الجدول من اعداد الباحث بأستخدام مخرجات برنامج (Eviews) يتضح من الجدول (7) ان قيم اختبائي الأثر والقيمة العظمى تشير الى وجود علاقتي للتكامل المشترك بين الاستيرادات والدخل القومي, اذ ان قيمة اختبار الأثر اكبر من القيم الحرجة عند مستوى ٥%, اما بالنسبة الى اختبار القيمة العظمى فيتضح ان هنالك متجه واحد للتكامل المشترك بين الصادرات والدخل القومي, لذا توجد علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرين, وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

رابعاً: تحليل العلاقة السببية

لغرض تحليل العلاقة السببية لمتغيرات الدراسة, تم اعتماد نموذج كرانجر للسببية, والجدولين (٨) و (9) يوضحان نتائج اختبار سببية كرانجر للنموذجين محل الدراسة, وقد تم اعتماد الفترة الزمنية الثانية في الاختبار.

جدول (8) نتائج تقدير العلاقة السببية بين الصادرات والدخل القومي

التأخير الزمني	اتجاه العلاقة السببية	Chi-sq	الاحتمالية
٢	الصادرات - الدخل	0.329270	0.8482
	الدخل - الصادرات	0.549982	0.7596

الجدول من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج (Eviews) يتضح من الجدول اعلاه, ان نتائج تقدير العلاقة السببية ومن خلال قيمة (chi- sq) عند التأخير الزمني (٢) انه لا توجد علاقة سببية متجه من الصادرات الى الدخل, حيث بلغت قيمة الاحتمالية (0.8482) وهي اكبر من ٥%, وبالتالي فان قيمة الاحتمالية (p-value) غير معنوية, وتشير النتائج الى عدم وجود علاقة سببية كذلك بالاتجاه المعاكس, اي من الدخل الى الصادرات, اذ بلغت قيمة الاحتمالية (0.7596), وهي اكبر من ٥%.

جدول (9) نتائج تقدير العلاقة السببية بين الاستيرادات والدخل القومي

الاحتمالية	Chi-sq	اتجاه العلاقة السببية	التأخير الزمني
0.2635	2.667717	الاستيرادات - الدخل	٢
0.0001	18.39409	الدخل - الاستيرادات	

الجدول من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج (Eviews)

يتضح من الجدول اعلاه, ان نتائج تقدير العلاقة السببية ومن خلال قيمة (chi- sq) عند التأخير الزمني (٢) انه لا توجد علاقة سببية متجه من الاستيرادات الى الدخل, حيث بلغت قيمة الاحتمالية (0.2635) وهي اكبر من ٥%, وبالتالي فان قيمة الاحتمالية (p-value) غير معنوية, في حين تشير النتائج الى وجود علاقة سببية بالاتجاه المعاكس, اي من الدخل الى الصادرات, اذ بلغت قيمة الاحتمالية (0.0001), وهي اصغر من ٥%, وبالتالي فان قيمة الاحتمالية (p-value) تكون معنوية.

### المطلب الثاني: التحليل القياسي للعلاقة بين الدخل القومي والتجارة الخارجية

يهدف هذا الجزء من الدراسة الى تحليل نتائج قياس العلاقة بين التجارة الخارجية من صادرات واستيرادات والدخل القومي في العراق, وذلك على نموذجين, الاول يربط العلاقة بين الصادرات وعدد السكان كمتغيرات مستقلة مع الدخل القومي كمتغير تابع, والثاني يربط العلاقة بين الاستيرادات وعدد السكان كمتغيرات مستقلة مع الدخل القومي كمتغير تابع, وذلك لاثبات الفرضية النظرية للعلاقة بين التجارة الخارجية والدخل القومي.

#### اولاً: تحديد وتوصيف المتغيرات الاقتصادية في النموذج

لغرض بناء نموذج قياسي يوضح تأثير التجارة الخارجية في الدخل القومي, فقد تم تحديد ووصف المتغيرات في هذا النموذج من خلال الاتي:

#### ١- المتغيرات المستقلة:

- الصادرات: وهو المتغير المستقل في النموذج, وقد استخدم الباحث بيانات الصادرات كقيمة بالدولار الامريكي من النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٨), ويفترض الباحث, ان الصادرات ترتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع الدخل القومي بحسب النظرية الاقتصادية.

- الاستيرادات: وهو المتغير المستقل في النموذج, وقد استخدم الباحث بيانات الاستيرادات كقيمة بالدولار الامريكي من النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٨), ويفترض الباحث, ان الاستيرادات ترتبط بعلاقة عكسية (سالبة) مع الدخل القومي بحسب النظرية الاقتصادية.

- عدد السكان: يعد متغير السكان ذو اثر كبير على الدخل القومي من حيث ارتفاع عدد السكان او انخفاضه, ويقاس هذا المتغير بوحدة (مليون نسمة), وقد استخدم الباحث بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد التابع لصندوق النقد العربي للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٩).

#### ٢- المتغير التابع:

- الدخل القومي: هو المتغير التابع في النموذج, وقد استخدم الباحث بيانات الدخل القومي كقيمة بالدولار الامريكي من النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٨), ويفترض الباحث, ان الدخل القومي يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع الصادرات, وعلاقة عكسية (سالبة) مع الاستيرادات.

٣- المتغير العشوائي (U): يمثل المتغير العشوائي، المتغيرات النوعية التي يتعذر قياسها، كالعادات والتقاليد والأذواق الاجتماعية وطبيعة سلوك وتصرف المستثمرين وغيرها.

ثانياً: تحديد وتوصيف النموذج القياسي المعتمد

لقد تم اعتماد صيغة الانحدار الخطي المتعدد في تحليل البيانات المعتمدة وتقدير النموذج القياسي ، لذا تكون العلاقة بين نفقات التعليم والتنمية الاقتصادية وفق معادلة الانحدار التالية:

$$Y_i = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + U_i$$

وبتعويض متغيرات النموذج القياسي في المعادلة اعلاه يصبح شكل معادلة الانحدار كالتالي:

$$IN = B_0 + B_1 X_1 + B_2 P_o + U_i$$

حيث ان:

IN: تمثل الدخل القومي

$B_1 X_1$ : تمثل التجارة الخارجية (الصادرات والاستيرادات وهي على نموذجين)

$P_o$ : تمثل متغير عدد السكان

$U_i$ : تمثل المتغير العشوائي

لقد تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في قياس وتحليل اثر نفقات التعليم في التنمية الاقتصادية ، وان التقديرات عند مستوى (5%) ، وقد تم استخدام اختبار t للتحقق من معنوية المعلمات ، فمن خلال المقارنة بين t المحتسبة مع t الجدولية عند درجة حرية (N - K) وعند مستوى معنوية (5%) يتم التحقق من تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع ، وقد تم الاستعانة بمعامل التحديد المصحح او المعدل  $R^2$  لتوضيح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع ، ومعامل الارتباط الكلي R لقياس قوة او درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، فضلا عن ذلك فقد تم الاستعانة باختبار دارين - واتسون (Durbin - Watson Test) لتوضيح ما اذا كان هنالك مشكلة ارتباط ذاتي ، واختبار F لاختبار معنوية معادلة الانحدار ككل ، اي اختبار معنوية النموذج القياسي ، حيث يتم التعرف على صحة الصيغة المفترضة في مرحلة التوصيف ، اي اختبار مدى جودة توفيق خط الانحدار .

ثالثاً: نتائج التقدير لدوال النموذج

١/ نتائج التقدير لنموذج الصادرات

تكون نتائج التقدير بالنسبة لنموذج الصادرات هي كالآتي:

$$IN = -232724.3 + 1.368147 EX + 8.648806 P_o$$

$$t = \quad \quad \quad 14.27072 \quad \quad \quad 14.40076$$

$$R = 0.98 \quad \quad \quad \overline{R}^2 = 0.98 \quad \quad \quad F 353.008 \quad \quad \quad D.W = 2.110$$

تمثل المعادلة علاقة خطية بين متغير الدخل القومي كمتغير تابع والـ (EX) والـ (P<sub>o</sub>) كمتغيرات مستقلة، وقد بينت هذه العلاقة الخطية من خلال تحليل الانحدار ان الـ EX يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع، وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (1.368147) ، ويلاحظ ان قيمة t المحتسبة مرتفعة والبالغة (14.27072) وهي اكبر من t الجدولية والبالغة (1.771) عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على ان الـ EX له تأثير ايجابي ومعنوي على الـ IN ، وان ارتفاع الـ EX بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع قيمة الدخل القومي بمقدار (1.368147) والعكس صحيح. اما بالنسبة الى المتغير المستقل الثاني (P<sub>o</sub>)، فقد بينت هذه العلاقة الخطية من خلال تحليل الانحدار ان الـ P<sub>o</sub> يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع، وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (8.648806)، ويلاحظ ان قيمة t المحتسبة مرتفعة والبالغة (14.40076) وهي اكبر من t الجدولية والبالغة (1.771) عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على ان الـ P<sub>o</sub> له تأثير ايجابي ومعنوي على الـ IN، وان ارتفاع الـ P<sub>o</sub> بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع الدخل القومي بمقدار (8.648806) والعكس صحيح. وقد بلغت قيمة معامل الارتباط الكلي R (0.98)، اي بنسبة (98%) ، في حين بلغت قيمة معامل التحديد المصحح او المعدل R<sup>2</sup> (0.98) ، اي بنسبة (98%)، وهي تشير الى ان نسبة (98%) من التقلبات التي تتتاب الدخل

القومي تعزى الى تقلبات الـ (EX) والـ (PO)، وان ما تبقى من هذه النسبة من التقلبات وهي (2%) التي تتناوب قيمة الدخل القومي تعزى الى عوامل اخرى لم يحددها النموذج، وبلغت قيمة F المحسوبة (353.008) وهي اكبر من قيمة F الجدولية والبالغة (3.81) عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يشير الى ان قيمة F المحتسبة معنوية، اما D.W، فقد بلغت قيمته المحتسبة (2.110) وهي اكبر من الـ d الجدولية، واصغر من (4-du) مما يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي.

٢/ نتائج التقدير لنموذج الاستيرادات تكون نتائج التقدير بالنسبة لنموذج الاستيرادات هي كالاتي:

$$IN = -318302.7 + -0.119669 IM + 13.81086 Po$$

$$t = \quad \quad \quad -1.737101 \quad \quad \quad 5.777154$$

$$R = 0.77 \quad \quad \quad \bar{R}^2 = 0.72 \quad \quad \quad F 16.81 \quad \quad \quad D.W = 1.284$$

تمثل المعادلة علاقة خطية بين متغير الدخل القومي كمتغير تابع والـ (IM) والـ (PO) كمتغيرات مستقلة، وقد بينت هذه العلاقة الخطية من خلال تحليل الانحدار ان الـ IM يرتبط بعلاقة عكسية (سالبة) مع المتغير التابع، وهذا يتضح من خلال معدل التغير السالب الذي بلغ (-0.119669)، ويلاحظ ان قيمة t المحتسبة منخفضة والبالغة (-1.737101) وهي اصغر من t الجدولية والبالغة (1.771) عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على ان الـ IM له تاثير سلبي وغير معنوي على الـ IN، وان ارتفاع الـ IM بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض قيمة الدخل القومي بمقدار (-0.119669) والعكس صحيح. اما بالنسبة الى المتغير المستقل الثاني (PO)، فقد بينت هذه العلاقة الخطية من خلال تحليل الانحدار ان الـ PO يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع، وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (13.81086)، ويلاحظ ان قيمة t المحتسبة مرتفعة والبالغة (5.777154) وهي اكبر من t الجدولية والبالغة (1.771) عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على ان الـ PO له تاثير ايجابي معنوي على الـ IN، وان ارتفاع الـ PO بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع الدخل القومي بمقدار (13.81086) والعكس صحيح. وقد بلغت قيمة معامل الارتباط الكلي R (0.77)، اي بنسبة (77%)، في حين بلغت قيمة معامل التحديد المصحح او المعدل R2 (0.72)، اي بنسبة (72%)، وهي تشير الى ان نسبة (72%) من التقلبات التي تتناوب الدخل القومي تعزى الى تقلبات الـ (IM) والـ (PO)، وان ما تبقى من هذه النسبة من التقلبات وهي (28%) التي تتناوب قيمة الدخل القومي تعزى الى عوامل اخرى لم يحددها النموذج، وبلغت قيمة F المحسوبة (16.81) وهي اكبر من قيمة F الجدولية والبالغة (3.81) عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يشير الى ان قيمة F المحتسبة معنوية، اما D.W، فقد بلغت قيمته المحتسبة (1.284) وهي اكبر من الـ d الجدولية، والبالغة (0.861) واصغر من الـ du الجدولية والبالغة (1.562) مما يدل على ان قيمة الاختبار قد وقعت في منطقة القرار غير الحاسم، اي عدم التأكد من وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي.

### المبحث الثالث: تحليل اثر مضاعف التجارة الخارجية على الدخل القومي في العراق

في ما سبق وضحنا الالية النظرية لاثر التجارة الخارجية من صادرات واستيرادات على الدخل القومي، وبيننا اثر التجارة الخارجية على الدخل القومي يتضاعف بموجب آلية مضاعف الصادرات والاستيرادات، لذا في هذا المبحث سنبين اثر مضاعف التجارة الخارجية على الدخل القومي في العراق، لغرض اثبات الفرضية النظرية التي قمنا بتوضيحها.

#### المطلب الاول: صافي الميزان التجاري في العراق

قبل الدخول في تحليل اثر المضاعف التجارة الخارجية على الدخل القومي يجب استخراج صافي الميزان التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٨)، وهو جزء من متطلبات قانون اثر مضاعف التجارة الخارجية في الدخل القومي كما سنوضحه لاحقاً، ويمكن توضيح صافي الميزان التجاري في العراق من خلال الجدول التالي:

جدول (١٠) صافي الميزان التجاري في العراق للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨) مليون دولار

السنة	الصادرات	الاستيرادات	صافي الميزان التجاري
٢٠٠٦	30529	20892	9637
٢٠٠٧	41300.5	6217.9	12441

16239	5539.1	60968.4	٢٠٠٨
6863	41512	39430	٢٠٠٩
8100	27539	51736	٢٠١٠
30953	48404.9	81216.9	٢٠١١
36356	59006	94209	٢٠١٢
27962	31676.5	84870.2	٢٠١٣
28121	35635.6	81168.8	٢٠١٤
1928	38831.5	46051.9	٢٠١٥
3327	461410.4	41626.7	٢٠١٦
15101	37866	57559	٢٠١٧
37927	45735.9	86359.9	٢٠١٨

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء/ التقارير الإحصائية السنوية للسنوات (٢٠٠٦-٢٠١٨). يتضح من الجدول (١٠)، ان صافي الميزان التجاري في العراق للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨) قد حقق فائض، وهو ما يعطي مؤشر موجب للدخل القومي من خلال الاضافات للدخل بمقدار مبلغ الفائض من العمليات التجارية قبل اثر مضاعف التجارة الخارجية على الدخل القومي، ويمكن توضيح هذه الاضافات للدخل القومي العراقي قبل اثر المضاعف من خلال الجدول التالي

جدول (١١) اثر صافي الميزان التجاري على الدخل القومي في العراق للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨) مليون دولار

السنة	الدخل القومي قبل الاثر	صافي الميزان التجاري	المؤشر	الدخل القومي بعد الاثر	نسبة صافي الميزان التجاري من الدخل القومي %
٢٠٠٦	٧٧٣٦٧	9637	ارتفاع	87004	0.12
٢٠٠٧	72590	12441	ارتفاع	85031	0.17
٢٠٠٨	110798	16239	ارتفاع	127037	0.14
٢٠٠٩	98872	6863	ارتفاع	105735	0.06
٢٠١٠	111731	8100	ارتفاع	119831	0.07

0.17	208660	ارتفاع	30953	177707	٢٠١١
0.17	245598	ارتفاع	36356	209242	٢٠١٢
0.13	234900	ارتفاع	27962	206938	٢٠١٣
0.14	222912	ارتفاع	28121	194791	٢٠١٤
0.01	157499	ارتفاع	1928	155571	٢٠١٥
0.02	168555	ارتفاع	3327	165228	٢٠١٦
0.08	202025	ارتفاع	15101	186924	٢٠١٧
0.17	257565	ارتفاع	37927	219638	٢٠١٨

المصدر: تم الحصول على البيانات الخاصة بالدخل القومي من خلال صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للاعوام (٢٠٠٩-٢٠١٩). يتضح من الجدول اعلاه، ان هنالك اضافات للدخل القومي المتحققة من صافي الميزان التجاري الذي اعطى مؤشر ارتفاع (موجب) للفترة الزمنية (٢٠٠٦-٢٠١٨)، ويتضح من نسبة صافي الميزان التجاري من الدخل القومي بان اعلى نسبة اضافة للدخل القومي هي (0.17) للسنوات (٢٠٠٧، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٨)، في حين اقل نسبة اضافة للدخل القومي العراقي هي (0.01) في عام ٢٠١٥.

#### المطلب الثاني: مضاعف التجارة الخارجية والدخل القومي في العراق

يمكن تعريف مضاعف التجارة الخارجية بأنه (نسبة التغير الكلي في الدخل القومي الى التغير (فائض كان ام عجز) في حسابات الدولة الخارجية، فيتولد عن الزيادة الاصلية في الانفاق النقدي من زيادة مضاعفة في الدخل القومي، وان تلك الزيادة تؤدي الى زيادة في الانفاق الاستهلاكي في حالة الفائض، والعكس في حالة العجز في الميزان التجاري<sup>(11)</sup>). وقد تم حساب اثر مضاعف التجارة الخارجية في الدخل القومي للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨) الذي سجل ارتفاعاً في الدخل القومي في فترة الدراسة المتحققة من صافي الميزان التجاري الموجب، وقد تم استخدام القانون التالي في حساب اثر مضاعف التجارة الخارجية في الدخل القومي<sup>(13)</sup>: اثر مضاعف التجار الخارجية في الدخل القومي = صافي

$$\frac{1}{1-mpc-mpm} \times \text{الميزان التجاري}$$

Mpc: تمثل الميل الحدي للاستهلاك

Mpm: تمثل الميل الحدي للاستيراد

ويمكن توضيح اثر مضاعف التجارة الخارجية في الدخل القومي العراقي من خلال الجدول التالي:

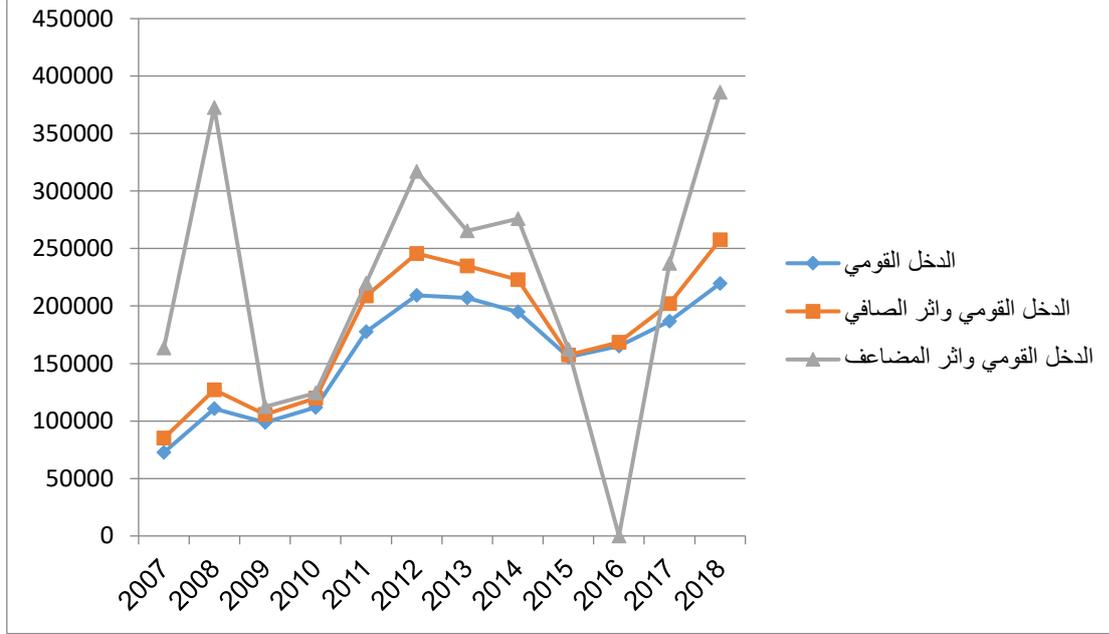
جدول (١٢) اثر مضاعف التجارة الخارجية في الدخل القومي العراقي للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨) مليون دولار

السنة	صافي الميزان التجاري	Mpc	mpm	اثر مضاعف التجارة الخارجية في الدخل القومي	الدخل القومي بعد اثر المضاعف	المؤشر	قيمة المضاعف	نسبة المضاعف من الدخل القومي %
٢٠٠٦	٩٦٣٧	---	---	---	---	ارتفاع	---	---
٢٠٠٧	١٢٤٤١	٠,١١٩	٠,٦٨٦	63800	163390	ارتفاع	5.1282	0.87

2.36	16.129	ارتفاع	372717.3548	261919.3548	٠,٣٩٤	٠,٦٦٨	١٦٢٣٩	٢٠٠٨
0.13	1.9493	ارتفاع	112250.1676	13378.16764	٠,١٨٨	٠,٢٩٩	٦٨٦٣	٢٠٠٩
0.11	1.562	ارتفاع	124387.25	12656.25	٠,٦٦٥	٠,٩٧٥	٨١٠٠	٢٠١٠
0.23	1.3586	ارتفاع	219762.7065	42055.70652	٠,٠٦٩	٠,١٩٥	٣٠٩٥٣	٢٠١١
0.51	2.9673	ارتفاع	317150.0119	107908.0119	٠,٢٦٢	٠,٤٠١	٣٦٣٥٦	٢٠١٢
0.28	2.092	ارتفاع	265435.908	58497.90795	٠,٠٧٨	٠,٤٤٤	٢٧٩٦٢	٢٠١٣
0.41	2.8818	ارتفاع	275831.3458	81040.34582	٠,٤٢١	٠,٢٣٢	٢٨١٢١	٢٠١٤
0.04	3.4722	ارتفاع	162265.4444	6694.444444	٠,٤٣	٠,٢٨٢	١٩٢٨	٢٠١٥
---	---	ارتفاع	---	---	---	٠,٤٨٧	٣٣٢٧	٢٠١٦
0.26	3.3222	ارتفاع	237093.4352	50169.43522	٠,٨٥٩	٠,٤٤٢	١٥١٠١	٢٠١٧
0.75	4.3859	ارتفاع	385984.4912	166346.4912	٠,٣٣٧	٠,٤٣٥	٣٧٩٢٧	٢٠١٨

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (١٠) وجدول (١١) يوضح جدول (١٢)، اثر مضاعف التجارة الخارجية في الدخل القومي العراقي لفترة الدراسة، فقد سجل صافي ميزان المدفوعات انقاعاً في كل السنوات، اذ حقق فائض قدرة (12441) مليون دولار عام ٢٠٠٧، ولد ارتفاعاً في الدخل القومي بمقدار (63800) مليون دولار، اي تضاعف الفائض في صافي الميزان التجاري بنحو (5.1282) مره، وبنسبة من الدخل القومي بلغت (0.87)، ويلاحظ من الجدول ان اعلى قيمة في مضاعف التجارة الخارجية في سنة ٢٠٠٨ التي بلغت (16.129) مرة الذي حققت ارتفاع في الدخل القومي العراقي بمقدار (13378.16764) مليون دولار، وبنسبة بلغت (2.36) من الدخل القومي، في حين بلغت اقل قيمة للمضاعف في سنة ٢٠١١، التي حققت ارتفاع في الدخل القومي العراقي بمقدار ( 42055.70652 ) مليون دولار، وبنسبة بلغت (0.23) من الدخل القومي. يتضح مما سبق ان هنالك استقرار نسبي ما بين ارتفاع وانخفاض في عمل مضاعف التجارة الخارجية، وهو ما يدل على ان المضاعف يعمل في الاقتصاد العراقي وهو قريب الى الواقع الاقتصادي بهذا الاستقرار النسبي، على عكس ما اعتقد بعض الاقتصاديين من المضاعف لا يعمل في الدول النامية، فقد ثبت عمل المضاعف في العراق وبنسب تذبذب بسيطة بسبب وضع العراق الخاص من (البطالة الاجبارية، ووجود طاقات انتاجية معطلة، والتضخم الركودي وغيرها). ويمكن توضيح اثر مضاعف التجارة الخارجية في الدخل القومي العراقي من خلال شكل (3).

شكل (٣) اثر مضاعف التجارة الخارجية في الدخل القومي في العراق للفترة (٢٠١٨-٢٠٠٦)



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (١٢)

## الاستنتاجات والتوصيات

### - الاستنتاجات:

- تم استخدام القوانين الرياضية لمضاعف التجارة الخارجية وتحليلها وفق بيانات التجارة الخارجية والاستهلاك والدخل القومي العراقي لبيان اثر المضاعف على الدخل القومي، وقد اتضح ان هنالك اثر للمضاعف بشكل نسبي على الدخل القومي، وان هنالك ارتفاع كبير في الميل الحدي للاستهلاك كجزء من الدخل القومي باعتبار ان العراق بلد مستهلك بنسبة عالية جدا.
- حققت الصادرات خلال فترة الدراسة اعلى مساهمات من الميزان التجاري على حساب الاستيرادات، وهذا يرجع بشكل رئيسي للصادرات النفطية وليس للاستثمارات المحلية، وهو ما عمل على تنشيط عمل المضاعف في الدخل القومي.
- تم التحقق من سكون متغيرات الدراسة (الدخل القومي، والصادرات، والاستيرادات) باستخدام اختبار فيليبس بيرون (pp)، ووفقاً لاختبار السكون للسلاسل الزمنية اتضح سكون المتغيرات في الفرق الثاني.
- بينت نتائج الدراسة من خلال النماذج القياسية وتحليل الانحدار للعلاقة بين الصادرات وعدد السكان كمتغيرات مستقلة والدخل القومي كمتغير تابع بان هنالك علاقات طردية موجبة وتحقيق نتائج احصائية في النموذج مطابقة للنظرية الاقتصادية، في حين ان العلاقة بين الاستيرادات كمتغير مستقل والدخل القومي كمتغير تابع هي عكسية (سالبة) باستثناء متغير عدد السكان الذي ارتبط بعلاقة طردية موجبة مع الدخل القومي، وتم تحقيق نتائج احصائية في النموذج مطابقة للنظرية الاقتصادية.

### - التوصيات:

- مكافحة الفساد الاداري والمالي في الطبقة السياسية المتنفذة في السلطة، اذ ان مشكلة العراق سياسية قبل ان تكون اقتصادية، من العوامل الرئيسية المؤثرة في الاقتصاد العراقي هو فساد السلطة، فهنالك خلل في تطبيق النظام السياسي وفي قيادة الجانب الاقتصادي، اذ تعمل الاحزاب والكتل السياسية المتنفذة في السلطة سواء كانت الاسلامية شكلاً او الاحزاب المدنية وغيرها من الایدولوجيات، فهذه الاحزاب تعمل على تبيد الموارد الاقتصادية، واعاقه كل تطور يحدث في العراق، وارتباطات هذه الاحزاب بالدول الاقليمية والدولية، لذا اكبر مشكلة يعاني منها الاقتصاد العراقي هو فساد الطبقة السياسية الذي يؤدي الى فساد اداري ومالي واعاقه الاستثمارات والانتاج الوطني ونشاط الاقتصاد بشكل عام، لذا او خطوة علاجية لتطور الاقتصاد العراقي هو تغيير الطبقة السياسية الفاسدة الحالية ومكافحة الفساد الاداري والمالي في العراق.

٢- العمل على تهيئة بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والاجنبية، من جل بناء قاعدة صناعية كبيرة لزيادة الانتاج الوطني وبالتالي زيادة الصادرات وهو ما يؤدي الى عمل المضاعف بشكل ايجابي في الدخل القومي العراقي.

٣- تقليل الاعتماد على الاستيرادات لتجنب التسرب في الدخل القومي الذي يؤدي الى عمل مضاعف الاستيرادات بشكل سلبي في الدخل القومي.

٤- العمل على تنويع هيكل الصادرات العراقية وتقليل الاعتماد على النفط الخام، واستثمار الايرادات النفطية في تنشيط القطاعات الاقتصادية من الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات وغيرها.

### (الملاحق)

بيانات المتغيرات (الدخل القومي، الصادرات، الاستيرادات، الاستهلاك) (مليون دولار)

السنة	الدخل القومي	الصادرات	الاستيرادات	الاستهلاك	عدد الس (مليون نسمة)
٢٠٠٦	٧٧٣٦٧	30529	20892	٧٥٩٥	3810
٢٠٠٧	72590	41300.5	6217.9	44823	29682
٢٠٠٨	110798	60968.4	5539.1	70366	31895
٢٠٠٩	98872	39430	41512	66790	31664
٢٠١٠	111731	51736	27539	88820	32490
٢٠١١	177707	81216.9	48404.9	101722	33339
٢٠١٢	209242	94209	59006	114375	34196
٢٠١٣	206938	84870.2	31676.5	133609	35096
٢٠١٤	194791	81168.8	35635.6	130783	36005
٢٠١٥	155571	46051.9	38831.5	129044	36934
٢٠١٦	165228	41626.7	461410.4	144975	37984
٢٠١٧	186924	57559	37866	135368	38858
٢٠١٨	219638	86359.9	45735.9	149616	39752

المصدر:

- تم الحصول على البيانات الخاصة ب(الصادرات والاستيرادات) من خلال:
- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير الاحصائية السنوية للسنوات (٢٠٠٦-٢٠١٨).
- تم الحصول على البيانات الخاصة ب(الدخل القومي والاستهلاك وعدد السكان) من خلال:
- صندوق النقد العربي، التقارير الاقتصادية العربية الموحدة للاعوام (٢٠٠٩-٢٠١٩).

قائمة المصادر

- ١- النجار، احمد، التجارة الدولية، سلسلة المعارف (١٩)- منشورات الغالي، المكتب العربي للمعارف، مصر، بلا طبعة وسنة.
  - ٢- الادريسي، عبد السلام ياسين، الاقتصاد الكلي، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، بلا طبعة، ١٩٨٦.
  - ٣- علي، عبد المنعم سيد، اقتصاديات النقود والمصارف، ج٢، مطبعة الديواني، بغداد، بلا طبعة، ١٩٨٦.
- ثانياً/ التقارير:

- ١- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير الاحصائية السنوية للسنوات (٢٠٠٦-٢٠١٨).
  - ٢- صندوق النقد العربي، التقارير الاقتصادية العربية الموحدة للسنوات (٢٠٠٩-٢٠١٩).
- ثالثاً/ الرسائل الجامعية:

- ١- حسين، منى يونس، علاقة سعر الصرف بالتضخم ودوره في تحقيق التوازن النقدي (في العراق) للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٤، جامعة بغداد/كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد، اطروحة دكتوراه غير منشورة، بغداد، ٢٠٠٧.

### هوامش البحث

- (١) موسى سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط٢٠٠١، ص ١٣-١٤.
- (٢) احمد النجار، التجارة الدولية، سلسلة المعارف (١٩) - منشورات الغالي، المكتب العربي للمعارف، مصر، بلا طبعة وسنة، ص ٣.
- (٣) المصدر نفسه، ص ٩-١٠.
- (٤) عبد السلام ياسين الادريسي، مصدر سابق، ص ٣٤١.
- (٥) عبد السلام ياسين الادريسي، مصدر سابق، ص ٣٤٦.
- (٦) احمد النجار، مصدر سابق، ص ١١-١٢.
- (٧) عبد السلام ياسين الإدريسي، مصدر سابق، ص ٣٤٢.
- (٨) عبد السلام ياسين الادريسي، مصدر سابق، ص ٣٤٢-٣٤٣.
- (٩) عبد السلام ياسين الإدريسي، مصدر سابق، ص ٣٥٠.
- (١٠) عبد السلام ياسين الإدريسي، مصدر سابق، ص ٣٤٨-٣٥١.
- (١١) عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، ج٢، مطبعة الديواني، بغداد، ١٩٨٦، بلا طبعة، ص ٢٤٢-٢٤٣.
- (١٢) منى يونس حسين، علاقة سعر الصرف بالتضخم ودوره في تحقيق التوازن النقدي (في العراق) للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٤، جامعة بغداد/كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد، اطروحة دكتوراه غير منشورة، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٦٣.